الأسعار ازدادت بعد رفع المحروقات.. ومحال أغلقت في المحافظات خوفاً من «التموين» لعدم البيع بخسارة

رئيس جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: حركة الأسواق ضعيفة

المطاعم الشعبية تضرب بعرض الحائط الأسعار.. وغرة: المواد الأولية ارتفعت ٥٠ بالمئة

فادي بك الشريف

ضربت المحال والمطاعم الشعبية بدمشق عرض الحائط بالأسعار الرسمية الصادرة وذلك بعد ارتفاع أسعار المحروقات، لتفرض أسعارها كما يحلو لها، بحيث كل مطعم ومحل وضع الأسعار على مزاجه بذريعة ارتفاع أسعار المواد الأولية، لتشهد الأسواق حالياً حالة من الفوضى والتخبط وعدم الاستقرار على صعيد معظم المواد الغذائية الأساسية بما في ذلك أسعار المحال الشعبية والمطاعم السياحية إضافة إلى محال الوجبات.

وأكد عضو جمعية المطاعم والمتنزهات والمقاهي الشعبية في دمشق سام غرة لـ«الوطن» أن المواد الأولية ارتفعت بنسبة ٥٠ بالمئة خلال الأيام القليلة الماضية ليزيد قرار ارتفاع أسعار المحروقات «من الطين بلة»، ما دفع المحال والمطاعم لوضع أسعارهم الخاصة من دون انتظار الأسعار والنشرات الرسمية الصادرة عن التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو المحافظة.

واعتبر غرة أن السوق حالياً غير مستقرة، ما يصعب معه الاتفاق على أسعار رسمية ومنطقية ترضي المستهلك وصاحب المطعم على حد سواء، في ظل التقلب الحاصل يومياً بأسعار المواد، وخاصة الزيوت التي ارتفعت أسعارها للضعف، إضافة إلى ارتفاع أسعار الطحينية لأكثر من ٦٠ ألف ليرة للكيلو الواحد، وبالتالي بتنا نشهد ارتفاعات في مادة المسبحة لـ٢٦ ألف ليرة، وبعض المحال يبيع الكيلو بـ٣٢ ألف ليرة، لافتاً إلى ارتفاع أسعار السندويش لأكثر من ١٠٠٠ ليرة عن الأسعار قبل ارتفاع «المحروقات».

ونوه عضو جمعية المطاعم بأنه سيتم بحث الموضوع مع المعنيين في التموين والمحافظة بأسرع وقت للتوصل إلى تصور عام ووضع أسعار جديدة سريعة، يمكن من خلالها الرقابة على الأسعار في المطاعم والمحال، مضيفاً: في ظل الظروف الحالية يمكن لأي مراقب تموين أن يخالف أي محل باعتبار أن جميع المحلات والمطاعم الشعبية لا يمكن أن تعمل وفقاً للأسعار الرسمية القديمة، وبالتالي لا بد من حلول سريعة وتدخل فوري من المعنيين.

من جانبه أكد رئيس جمعية حماية المستهلك في محافظة دمشق عبد العزيز معقالي علمه بإغلاق عدد من المحال بمختلف المحافظات «كما وردنا» ومن خلال الرصد وذلك بسبب الارتفاعات الكبيرة بأسعار المواد، وعدم القدرة على البيع وفقاً للظروف الراهنة، وبالتالي تجنباً للمخالفة من التموين، مضيفاً إنه من الشعبية لا يمكن أن تعمل وفقاً للأسعار الرسمية القديمة، وبالتالي لا بد من حلول سريعة وتدخل فوري من المعنيين.

وذكر معقالي أن بعض المحال عاود عمله والبعض الآخر ما زال محله مغلقاً، من مبدأ «قلة الشغل شغل»، وبعض المراقبين لا يرحمون الباعة.

وأضاف: البعض من مراقبي التموين لا يقدرون وضع البائع والأسواق حالياً، علماً أن هناك فجوة كبيرة بين أسعار الأسواق الحالية والأسعار الرسمية، منوهاً بضرورة العمل على ضبط سعر الصرف، وإيجاد أسواق هال في المدن الرئيسية، مضيفاً: لا توجد استجابة في مطلب الأسواق، والبعض يعمل على مبدأ «إذن من طين وإذن من عجين».

وأوضح رئيس جمعية حماية المستهلك أن الأسعار ازدادت بعد ارتفاع المحروقات بمعدل ٤٠ بالمئة، معتبراً أن حركة الأسواق ضعيفة جداً، منوهاً بضرورة تدخل الجهات المعنية لوضع حد لهذه الارتفاعات واتخاذ الإجراءات على صعيد ضبط سعر الصرف وتخفيف أسعار المواد الأولية.

ويشار إلى تأكيد محافظة دمشق العمل على إعادة دراسة أسعار المأكولات الشعبية انعكاساً لموضوع رفع أسعار المحروقات مع النظر في مختلف المستلزمات والمكونات ودراسة المواد الأولية، مؤكدة قيام أعضاء من المكتب التنفيذي ومجلس المحافظة ولجان الأحياء بجولات رقابية على الأسواق رفقة المعنيين في التموين والتشديد على ضرورة التقيد بالأسعار المحددة الصادرة من الوزارة وتوجيه البائعين بالتقيد بتداول الفواتير وكتابة الأسعار على جميع المواد والاستماع إلى الشكاوى ومشاكل العمل التي تواجه أصحاب المحال للعمل على حلها وفقاً للأنظمة والقوانين.

شوارع القنيطرة خالية من السيارات.. لعدم توافر البنزين في المحطات؟!

عضو مكتب تنفيذي: تأخر الاستجرار لأن قيمة الطلب أصبحت كبيرة ومن الصعب على صاحب المحطة أو المستثمر تأمينها

القنيطرة - خالد خالد

بدت شوارع القنيطرة خلال اليومين الماضيين شبه خالية من السيارات، وهذه المرة الأسباب تعود إلى غياب مادة البنزين عن محطات القنيطرة ولأول مرة رغم الاختناقات التي كانت تحصل سابقاً قبل تطبيق البطاقة الذكية، وسط خشية انعكاس ذلك على تأخر وصول الرسائل، وعدم القدرة على شراء المادة من السوق السوداء حيث تراوح سعرها اليوم بين ١٨ – ٢٠ ألف ليرة، والمادة على الأغلب غير متوافرة أيضاً.

ويقول صاحب محطة: إن طلب البنزين أصبح مكلفاً ومعظم أصحاب المحطات غير قادرين على تأمين تكاليف الطلب بفترة قصيرة ويحتاجون إلى وقت لجمع المبلغ وتأمينه، مضيفاً: إن أرباح البنزين قليلة جداً وغالباً ما يتعرض صاحب المحطة إلى الخسارة لكون مادة البنزين تتبخر صيفاً، كما أن البيع على البطاقات لم يترك أي هامش لصاحب المحطة، لأن الكمية الواردة تباع على عدد البطاقات المسجلة لديه، مبيناً أنه وقبل نحو ثلاث سنوات كان عدد المحطات التي تطلب المادة قليل جداً ولا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، حتى إن لجنة المحروقات حينها أزمت المحطات التي تستجر المازوت باستجرار نصف طلب شهرياً من البنزين!؟

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أكد أن لجنة المحروقات الفرعية وافقت على تخصيص جميع المحطات الراغبة بالتزود بمادة البنزين وبالطلبات التي يريدها، منوهاً أن عدد الطلبات المخصصة لمحافظة القنيطرة من مادة البنزين خلال شهر آب الحالي ٥٤ طلباً (الطلب ٢٤ ألف لتر).

وأوضح صقر أن فرع المحروقات يعمل (أمس السبت) لتسجيل الطلبات لأصحاب المحطات، متوقعاً أن تزود المحطات خلال الأسبوع الجاري بـ١١ طلباً من مادة البنزين.

ولم يخف عضو المكتب أسباب تأخر أصحاب المحطات باستجرار مادة البنزين بعد ارتفاع الأسعار، لكون قيمة الطلب أصبحت كبيرة وبالتالي صعوبة تأمينها من صاحب المحطة أو المستثمر.

يصل سعرها إلى ٣ ملايين ليرة

غلاء البنزين يزيد الطلب على الدراجات الهوائية ويرفع أسعارها في حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

أدى تحديد سعر ليتر البنزين الرسمي بـ٨ آلاف ليرة للسيارات العامة والخاصة – من جملة ما أدى- إلى ازدياد الطلب على الدراجات الهوائية في محافظة حماة، لاستخدامها في قضاء الشؤون الحياتية ضمن المدن.

وبيّن العديد من أصحاب السيارات الخاصة، أن الدراجات الهوائية أمست الوسيلة الوحيدة المناسبة للحركة والتنقل ضمن المدينة، بعد ارتفاع سعر البنزين مؤخراً.

وأوضحوا أنهم يحتاجون بالشهر إلى نحو ٤٠٠ ألف ليرة لتعبئة ٥٠ ليتراً على دفعتين، وليس بمقدورهم ذلك، وليس أمامهم خيار سوى الدراجة الهوائية!.

وكشف آخرون أن الدراجة الهوائية هي الحل الأمثل للتغلب على تكلفة البنزين، وأنهم يرغبون باقتنائها لسببين أولهما لتوفير ثمن البنزين الحر الذي وصل أمس إلى سقف ٢٢ ألف ليرة فمخصصاتهم من الرسمي لا تكفي وهم بحاجة لنحو ١٠٠ ليتر إضافية لإنجاز شؤونهم الحياتية!.

والأمر ذاته تحدث عنه أصحاب الدراجات النارية، وخصوصاً في منطقة الغاب الذين لم تخصصهم الجهات المعنية ببطاقة ذكية أسوة بمنطقة سلمية.

فيما أبدى مزارعون وعسكريون استياءهم من بلوغ سعر البنزين في السوق السوداء إلى أكثر من ٢٠ ألف ليرة، ويطالبون الجهات المعنية بالمحافظة تطبيق توجيهات حكومية سابقة بتخصيص بطاقات ذكية لدراجاتهم حتى لو كانت غير نظامية رغم أنهم سجلوها لدى الوحدات الإدارية منذ عدة سنوات على أمل تزويدها بنحو ٤ أو ٦ ليترات كل أسبوع ولكن من دون جدوى، فحتى اليوم لم تنفذ تلك التوجيهات بخلاف منطقة سلمية.

وذكر مواطنون آخرون أنهم يمتلكون دراجات هوائية صينية قديمة كانت مهملة، فأجروا لها صيانة شملت، وأعادوا لها مجدها القديم بحس تعبيرهم.

ومن جانبهم ذكر عدد من أصحاب محال الدراجات الهوائية بحماة لـ«الوطن»، أن الطلب على الدراجات ازداد خلال الأيام القليلة الماضية بنسبة كبيرة.

وبيّنوا أن سعر الدراجة مابين ١,٢٥٠ مليون و٣ ملايين ليرة، بحسب قياسها ونظافتها.

فالدراجة اليابانية غير الصينية، والأميركية غير الكورية، والجبلية غير العادية، والنسائية غير الرجالية.

وأوضحوا أن معظم الدراجات حديثة، وفيها ٦ حركات ومخمدات صدمات، ومنها ما هو مزود بسلال للتسوق وضوء أوتوماتيكي ومطرات مياه، ومصنوعة من الألمنيوم المعالج.

ولفتوا إلى أن الأسعار كانت تبدأ من ٦٥٠ ألف ليرة لتصل للمليون وربع المليون، ولكنها قفزت مؤخراً مثل كل المواد ليصل سعر بعضها نحو ٣ ملايين ليرة.

وأشاروا إلى أن اليابانية والأميركية والرياضية والعادية هي أكثر الأنواع المرغوبة من الإناث، فيما الرجال يفضلون الجبلية.

القرار أثار ردود فعل مستهجنة في ظل الغلاء الفاحش وتزايد أعباء المعيشة

حلب تسعر الأمبير الواحد بـ١٨٨ ألفاً شهرياً!

تشغيل إنارة وتلفزيون من دون ثلاجة ومكيف يكلف ٣٧٥ ألف ليرة

حلب- خالد زنكلو

أعلنت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحلب أمس أن لجنة تحديد الأسعار، حددت سعر ساعة الأمبير في محافظة حلب بـ٧٧٥ ليرة سورية لكل ساعة تشغيل، أي ما يعادل نحو ١٨٨ ألف ليرة شهرياً للأمبير الواحد.

وجاء رفع سعر الاشتراك في خدمة الأمبيرات للتزود بالتيار الكهربائي بعد رفع سعر المازوت الحر من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أخيراً للقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى بـ١١٥٥٠ ليرة لليتر الواحد، الأمر الذي أعطى ذرائع لأصحاب مولدات الأمبير لفرض التسعيرات التي تناسب أهواءهم وطمعهم، ودفع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحلب إلى تحديد التعرفة، التي تعتقد أنها منصفة ومناسبة.

القرار أثار استياء واستهجان الأهالي، الذين يشترك معظمهم في خدمة الأمبيرات نظرا لساعات وصل التيار الكهربائي المحدودة التي لا تتجاوز ٤ ساعات على مدار اليوم في أحسن الأحوال، وفي ظل ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق في مثل هذا الوقت من السنة.

ورأى مشتركون في الخدمة لـ«الوطن» أن قرار «التجارة الداخلية» جائر ولا يراعي ظروف الحياة المعيشية الجائرة هي الأخرى والضائقة الاقتصادية التي يمر بها معظم السكان، ولاسيما مع ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات بشكل جنوني في الأسواق من جراء التضخم الحاصل، وعلى خلفية زيادة رواتب العاملين في القطاع العام.

وأكد «حسان، ز»، الموظف لدى القطاع الخاص، أن اشتراكه في أمبيرين، وهو أضعف الإيمان لتوفير مستلزمات تشغيل الإنارة والتلفزيون والمروحة في بيته ومن دون ثلاجة، سيرتد عليه وبالاً «إذ يستوجب علي ذلك دفع ٣٧٦ ألف ليرة شهرياً مقابل ذلك، على حين لا يتعدى راتبي ٤٠٠ ألف ليرة شهرياً»!.

وشكك زميله أبو محمد، العامل في ورشة لصناعة الأحذية في القطاع الخاص، بتطبيق قرار «التجارة الداخلية» من أصحاب الأمبيرات «الذين رفعوا سقف تطلعاتهم ووسطي أرباحهم عالياً بحجة ارتفاع سعر المازوت في السوق السوداء، وأحد أن هذا القرار لن يرضي أحداً، حتى إن بعضهم بدأ بالضغط على زبائنه بفصل تغذية المولدات في عز ارتفاع الحرارة صيفاً بذريعة أنه لم يستطع تأمين المازوت، كي يضغط عليهم للقبول بأي سعر يفرضه عليهم خارج تسعيرة حماية المستهلك».

وأطلع مشتركون في خدمة الأمبيرات في حي حلب الجديدة شمالي «الوطن» على الرسائل النصية التي وصلتهم على مجموعة «الواتس» التي أنشأها صاحب أحد المولدات لمشتركيه، والتي تقول: «السعر الجديد ٥٥٠٠٠ للأمبير الواحد أو ٩٠٠٠ للكيلو واط، وغير هيك ما بتوفي معنا، علماً أن الدفع يوما الجمعة والسبت، والأحد بدنا نقطع للمالو دافع وماحدا يزعل مابقى حدا بدينا مازوت، بفصل الكل عبياخد كاش وقبل ما يفضو المازوت عبياخدو حقو١٠٠٠ ليتر مازوت حقا ١٤ مليون ليرة»!.

ولفتوا إلى أن صاحب المولدة يشغلها وسطياً ٨ ساعات في اليوم من دون تعويض عدد ساعات تشغيل التيار الكهربائي النظامية «التي تبلغ ساعتي وصل مساء بالتزامن مع فترة تشغيل الأمبيرات، وتصل إلى ضعف المدة أيام الخميس والجمعة والسبت عند فصل التغذية الكهربائية عن المناطق الصناعية، وكأن هنالك اتفاقاً مضمراً ومستتراً بين موظفي شركة الكهرباء وأصحاب مولدات الأمبير الذين يكسبون الكثير من المال في مثل هذه الحالات، وذلك عدا التذرع بتعطل المولدة وإصلاحها لفترة ساعات من دون تعويض تشغيلها»!.

يذكر أن محافظة حلب، نأت بنفسها عن تحديد أسعار الأمبيرات من ٢٥ تشرين الثاني من عام ٢٠٢١، عندما أقر المكتب التنفيذي لمحافظة حلب مقترحات اللجنة المكلفة من المحافظ حول آلية عمل مولدات الأمبير، المتضمنة ضبط ساعات العمل والأجور والمحاسبة وفق أحكام المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١، ونصت مقترحات اللجنة حينها على تزويد المولدات التي تعمل في الأحياء المغذاة بالتيار الكهربائي بمادة المازوت بما يكفي لتشغيل المولدات وبمعدل ٨ ساعات يومياً على أن يحدد سعر الأمبير أسبوعياً بمبلغ (٨ ساعات عمل × ١٢٥ للأمبير الواحد × ٧ أيام عمل = ٧٠٠٠ ليرة سورية)، أما المناطق غير المغذاة بالتيار الكهربائي فيتم تزويد المولدات التي تعمل في هذه المناطق بمادة المازوت بما يكفي لتشغيل المولدات بمعدل ١٠ ساعات عمل يومياً وأن يحدد سعر الأمبير أسبوعياً بمبلغ (١٠ ساعات عمل × ١٢٥ للأمبير الواحد × ٧ أيام عمل = ٨٧٥٠ ليرة).

ومذ ذاك، ترك الباب مفتوحاً أمام أصحاب مولدات الأمبير لتقاضي المبالغ التي تشبع نهمهم لقاء الاستفادة من خدماتهم، بحجة شراء المازوت اللازم لمولداتهم من السوق السوداء، وفي ظل تراخي قبضة الرقابة على تجاوزاتهم، التي تثقل كاهل المشتركين وترغمهم على الخضوع للجور والظلم تحت ضغط الحاجة.

الرواتب لا تكفي للوصول إلى الوظائف بعد صدور تعرفة النقل الجديدة.. نقابة عمال النقل: التعرفة ظالمة جداً

فقدان الرز والسكر والزيوت من أسواق السويداء ومحال تمتنع عن البيع

السويداء- عبير صيموعة

سجلت «الوطن» خلال جولتها اليوم في الأسواق فقداناً لمادتي السكر والرز نوع القصير إضافة لجميع أنواع الزيوت في أغلب المحال التجارية المفتوحة نظراً لوجود عدد كبير من المحال التي أغلقت أبوابها وامتنعت عن البيع.

وأوضح أصحاب المحال أن فقدان تلك المواد لا يعود إلى ارتفاع أسعارها إنما لعدم توريدها لهم من الموردين أنفسهم رغم طلبهم للمادة أكثر من مرة وتسجيلها بأسعار فلكية الأسبوع الفائت بعد أن وصل سعر عبوة الليتر الزيت الواحد إلى ٢٨ ألفاً لليتر وتجاوزتها عبوة الليتريين الـ٦٠ ألف ليتر اوح سعر الكيلو من الرز القصير بين ١٧ و٢٠ ألفاً والسكر وحسب الكميات المتبقية بالمحال سجل ١٥ ألفاً للكيلو.

وأكدوا أن نشرات الأسعار للمواد الغذائية وغير الغذائية يتم تحديثها كل يوم بمعدل مرة أو مرتين حسب النشرات السعرية الواردة من أصحاب الشركات والموردين.

وأثناء وجود «الوطن» في أحد المحال وصلت النشرة السعرية الجديدة لأكثر من ٦٠ منتجاً من المنظفات والمواد الغذائية ليتم زيادة نسب كبيرة على كل عبوة وسط استهجان جميع من كان بالمحل كما قفزت أسعار علبة المتة ٢٥٠ غراماً إلى ٢٠ ألفاً وعبوة القهوة ذات الوزن إلى ٢٧ ألف كما سجلت علبة المرتديلا ٥٠ غراماً سعر ١٨ ألفاً و٥٠٠ أما عبوة المحارم فوصلت إلى ٢٠ ألف ليرة وغيرها عشرات السلع!

وبين أصحاب المحال أن ارتفاع الأسعار اليومي بات بمنزلة الكارثة التي أدت إلى اعتكاف الأهالي عن شراء أبسط احتياجاتهم جراء ضعف القدرة الشرائية مما أدى إلى انخفاض في عمليات البيع فضلاً عن عدم ثبات سعر الصرف الذي ألحق خسارة كبيرة برأس المال الأمر الذي جعل من عمليات إغلاق المحال أكثر ربحاً من فتحها لأنها تحمي رأس المال من التآكل.

وبالتوازي مع فوضى أسعار الأسواق والنشرات السعرية سجل قطاع النقل فوضى كبيرة على صعيد المحافظة جراء صدور التعرفة الجديدة للنقل بناء على قرار المكتب التنفيذي الذي جاء بناء على تسعيرة الوزارة التأشيرية وسط الكثير من الانتقادات من أصحاب آليات النقل العاملة على كل الخطوط لأنها وحسب السائقين لم يتم احتسابها وفق التعرفة سوى تكلفة المازوت المقدم لقطاع النقل إلا أنها لم تأخذ بالحسبان تكاليف التشغيل من زيوت وإطارات وإصلاحات رغم المطالبات العديدة من قبلهم، الأمر الذي أدى للكثير منهم إلى عدم الالتزام بالتعرفة المقررة لأنها مجحفة كما أنها تفرض العمل بخسارة، أما الأهالي فكانت معاناتهم ضعف معاناة السائقين لأنه وحسبما أشاروا لا يمكن لعامل أو طالب دفع ٨ آلاف أو ١٠ آلاف أجرة سرفيس باليوم ذهاباً وإياباً من قراهم إلى المدينة حسب تسعيرة السائقين أنفسهم أو حتى حسب تسعيرة المكتب التنفيذي لأنه في كلتا التسعيرتين لا يمكن تحملها حتى مع الزيادة الأخيرة على الرواتب لأنها ستذهب بالرائب كله فالمعادلة الرابحة للموظف تقضي بالجلوس وعدم الذهاب إلى الوظيفة ما عدا يومين أو ثلاثة بالأسبوع على أقل تقدير!

بدورها مديرية التجارة وحماية المستهلك بالسويداء أكدت لـ«الوطن» أن نشرات الأسعار لا علاقة للمديرية بها وأنها تأتي من الشركات المصنعة والموردين مباشرة عبر الوتس إلى التجار ومهمة المديرية مراقبة الفواتير الواصلة وأسعار البيع، أما ما يتعلق بقطاع النقل فقد جرى تعميم التعرفة الجديدة وفي حال مخالفتها سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية أصولاً.

بدوره رئيس نقابة عمال النقل في اتحاد عمال السويداء سليم العربيد أكد لـ«الوطن» أن التعرفة التي جاءت بناء على التسعيرة التأشيرية للوزارة كانت ظالمة جداً وفي محاولة لإنصاف السائقين تم إجراء تعديل بمنزلة تعويض عن التعرفة الذي تضمن إعطاء السائق كامل مخصصاته من المازوت في حال التزم بالتسعيرة.